

التثبيت والحيلة، وسطروها على صفحات قلوبهم الواعية، وصدورهم الأمينه، ودونوها في صحفهم وكتبهم الصحيحة التي التزموا فيها بنقد السند والمتن، مستجيبين لنبيهم عليه الصلاة والسلام الذى أمرهم بالصدق، وحذرهم من الكذب، ودعاهم إلى المحافظة على حديثه الشريف، وحذرهم من التهاون فيه.

#### افتراء آخر :

وهناك افتراء آخر، خلاصته: أن الاعتراف بصحة الحديث أمر شكلى، يقول جولد تسيهر: «قد شعر المسلمون فى القرن الثانى بأن الاعتراف بصحة الأحاديث يجب أن يرجع إلى الشكل فقط، وأنه يوجد بين الأحاديث الجيدة الإسناد كثير من الأحاديث الموضوعة، وساعدهم على هذا ما ورد من الحديث: «سيكثر الحديث عنى فمن حدثكم بحديث فطبقوه على كتاب الله فما وافقه فهو منى قلته أو لم أقله» هذا هو المبدأ الذى حدث بعد قليل عند انتشار الوضع» أهـ.

#### الرد على ذلك :

أنه لم ينقل عن أحد من المسلمين أن الاعتراف بصحة الحديث أمر شكلى، أو أن من بين الأحاديث الجيدة الإسناد الكثير من الأحاديث الموضوعة، وإنما كل ما نقل عنهم هو ما رآه البعض بالنسبة لأحاديث الآحاد من أنها تفيد الظن، وهذا مبالغة فى الحيلة والتثبيت.

وأما ما ادعاه هذا المستشرق فى تدعيم دعواه من حديث: «سيكثر التحديث بعدى... إلخ» فقد نقد الأئمة هذا الحديث وبينوا أنه موضوع فكيف ينهض دليلاً على القاعدة الخطيرة التى وضعها هذا المغرور؟ وقد قام المحدثون بمناهجهم وشروطهم التى ميزوا بها بين الصحيح وغيره، وبين الصالحين للرواية وغير الصالحين، كما ردوا بعض الأحاديث التى لم تنطبق على روايتها شروطهم، وردوا بعض أحاديث الصالحين، «ولم يكتفوا فى الرواة بالصلاح وحسن السيرة، حتى يجمعوا إلى ذلك الحفظ والضبط واليقظة التامة»<sup>(١)</sup> أهـ.

(١) الحديث والمحدثون : د/ محمد أبو زهو.